دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية

د. ياسر أحمد شاهين

جامعة فلسطين الاهلية – فلسطين

جهاد جميل جرايسة

وزارة الاقتصاد الفلسطينية

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا المرخصة والعاملة في فلسطين والبالغ عددها (8520) مشروعاً، اختيرت عينة طبقية عشوائية منتظمة وعددها (256) مشروعاً، بنسبة 3% من مجتمع الدراسة .

استخدام المنهج الوصفي والاستبانه كأداة للدراسة وفق مقياس لكرت الخماسي، وتكونت من ثلاثة أقسام الأول: بيانات أولية تتعلق بخصائص المبحوثين والمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، والثاني: لقياس دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية، والثالث: لقياس مساهمتها في التنمية الاقتصادية في مجال الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية.

أشارت النتائج إلى أن دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة، اما اهم المجالات فهو مجال التشريعات والقوانين، ثم مجال البرامج الإدارية والفنية، وأخيرا مجال التمويل، وان درجة مساهمتها في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة، وأكثر مجالات المساهمة هو الحد من البطالة والفقر بدرجة مرتفعة، ثم الرفاه الاقتصادي بدرجة متوسطة، وأخيرا مجال المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة. وبناءاً على هذه النتائج، فقد ضمن الباحثان الدراسة بعض المقترحات .

The Role of Public Sector In Stimulating The Small And Very Small Projects, And It›s Reflection To Develop The Economic Development.

Abstract: This Study aims to introduce the role of public sector in stimulating the small and very small projects, and it's reflection to develop the economic

development from the perspective of the owners of those projects. The study was conducted during February 2011. The population of the study consisted of all owners of small and very small industrial licensed projects in the Governorates of Hebron and Bethlehem whose number (2570) individuals. A stratified random sample of (256) individuals was selected, which represented 10% of population of the study. A questionnaire was used as a tool for the study, which consisted of three main axes.

The Results of the study showed that the degree of the role of Palestinian public sector in stimulating the small and very small projects was moderate. The most components of the role of public sector that applied was legislations and laws, then the management and technical programs, and finally the finance. Also The results showed that the total degree of the contributions of small and very small projects to develop the economic development was moderate. The most components of the contribution small and very small projects to develop the economic development that used was reduced unemployment and poverty with a high degree, followed by economic welfare with a medium degree, and finally social responsibility with a medium degree.

مقدمة:

إن دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة الحجم، وتشجيع إقامتها والعمل لضمان استمرارها هو من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة, من خلال دورها الهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من مشكلة الفقر والبطالة بشكل خاص (منظمة العمل العربية، 2009). كما تعتبر المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بغض النظر عن درجة تطورها أو اختلاف أنظمتها الاقتصادية؛ فهي تشكل مصدرا أساسيا من مصادر النمو وقاعدة ارتكاز لتطوير المشاريع الكبيرة, وبالرغم من زيادة أعداد, إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات التي تعيق نموها وتطورها بشكل طبيعي (عطياني وعلي، 2009)

ويعتبر العديد من الاقتصاديين إن أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص هو التركيز على تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها وإتاحة كافة الفرص لاستدامتها، حيث تساهم هذه المشاريع في زيادة الطاقة الإنتاجية وأيضا المساهمة في معالجة مشاكل الفقر والبطالة في الدول النامية (المحروق ومقابلة، 2006)؛ وذلك خلال تأثير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: إجمالي الناتج المحلي, والاستهلاك والعمالة والادخار والاستثمار والصادرات، فإنها تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (خضر، 2001).

في فلسطين يتنامى حاليا اهتمام واضح وملحوظ لدى القطاع الحكومي (العام) والقطاع الخاص والأهلي بضرورة العمل وتوحيد الجهود؛ من أجل تطوير وتفعيل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا؛ لاعتبارها أحد أهم الوسائل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وعلى الرغم من تفاوت الأدوار في التعامل مع هذه المنشآت, إلا أن هناك إيمان مطلق بأهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ودورها في الحد من مشكلة البطالة والفقر (مرقه، 2009).

وبالرغم من التطور الملحوظ للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وارتفاع نسبتها من إجمالي المشاريع, حيث تبلغ نسبة هذه المشاريع 90 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية، وتساهم هذه المنشآت بتشغيل نحو 87% من إجمالي العاملين في المنشآت، إلا أن المنشآت الكبيرة تحظى بالاهتمام الكبير من قبل القطاع العام على حساب الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والصغيرة جدا في معظم دول العالم (الاسكوا، 2007) . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية بشكل عام، وقاعدة الارتكاز للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما تشكل 90% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين، وتساهم أيضا في تشغيل 87% من الأيدي العاملة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، رغم انحياز الحكومات لصالح المنشآت الكبيرة ، كما أن القطاع العام لا يقوم بالدور المناط به، وذلك من خلال اقتصار الامتيازات والتسهيلات التي تتضمنها القوانين للمنشآت الكبيرة (عطياني، وعلي، 2009)، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص في السؤال الآتي:

ما دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وانعكاسه على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع ؟

3.1 أهداف الدراسة:

- التعرف إلى دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع.
- التعرف إلى مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع.
- التعرف إلى العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

4.1 أسئلة الدراسة:

- ما دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع ؟
- ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع ؟
- ما العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية ؟

5.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في معالجة الفقر، والحد من البطالة والمساهمة في رفع مستوى الدخل وتحقيق التنمية المستدامة, حيث تتميز معظم المشاريع الصغيرة بأنها مشاريع يسودها الطابع العائلي في الإدارة واتخاذ القرار، وتفتقر في معظم الأحيان إلى التخطيط العلمي ووضع استراتيجيات سواء في الإدارة أو التسويق والتمويل (الحلبية، 2004), ومن هنا تبرز أهمية القطاع الحكومي في تقديم خدمات، وذلك لمحدودية الموارد المالية والقدرات الفنية اللازمة للتطور والتوسع عند المشاريع الصغيرة .

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 القطاع العام الفلسطيني: يتكون القطاع العام الفلسطيني من وزارات وهيئات ومؤسسات تمول من خلال الموازنة العامة للحكومة، وتطور هذا القطاع بعد مباشرة السلطة الوطنية الفلسطينية لعملها، وذلك من حيث التوسع في تأسيس الوزارات واستحداث وحدات حكومية جديدة، حيث تبلغ عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية حوالي ثلاث وستين وحدة حكومية تتوزع على حوالي 27 وزارة (صبري، 2003). وذكر أن القطاع الحكومي بشكل عام هو ذلك القطاع الذي يعمل على تقديم خدمات أساسية تمول من قبل الموازنة العامة للدولة، والتي تؤمن إيراداتها بالدرجة الأولى من المساعدات الخارجية والضرائب المفروضة على الشعب للمساهمة في تحمل نفقات الخدمات العامة.

- **2.2 أهداف القطاع العام الفلسطيني:** يهدف القطاع الحكومي الفلسطيني إلى دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا , من خلال تأمين وجود إطار تنظيمي وقانوني مناسب وفعّال يعمل على تطوير هذه المشاريع، كذلك يناط بالقطاع الحكومي تعديل البنية الهيكلية لمؤسسات القطاع العام والخاص والتنسيق بينهما من أجل تكامل الأدوار(حامد، وآخرون، 2009). ويفيد

(أبو الفحم، 2009) أن معظم الحكومات في العالم تعمل جاهدة لتقديم التسهيلات اللازمة لجذب الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الخارجية والداخلية, وتشجيع وتسهيل إنشاء المشاريع الاقتصادية لقطاع الشباب في المجتمع والعمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات المجانية لهم، ويمكن البدء في هذه المشاريع من خلال إعطاء تسهيلات لإنشاء مشاريع فردية ومنح تراخيص دون تعقيدات وضمانات مالية، وتقديم إعفاءات ضريبية ومن رسوم التراخيص، وتقديم تسهيلات جمركية. وتشجيع التصدير وفتح أسواق شعبية لتسويق المنتجات بدعم حكومي.

3.2. برامج القطاع العام الفلسطيني: في مجال القوانين والتشريعات والبرامج الادارية والفنية.

1.3.2. التشريعات والقوانين: هنالك العديد من القوانين التي تؤثر على تفعيل وتحفيز المشاريع، وذلك بالرغم من وجود العديد من مسودات القوانين التي تنظم عمل المشاريع الاقتصادية, والإصلاح القانوني والسياسات المتبعة كفيل بمأسسة العديد من هذه المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وتشجيعها على التسجيل بشكل رسمي, وخصوصا إذا توفرت آليات تشجيعية للتسجيل الرسمي ,kawasmi white, 2010)).

2.3.2. البرامج الإدارية والفنية: يشكل القطاع غير المنظم ثلثي المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، وأن مستوى الإشراف من قبل القطاع العام على هذا القطاع كان ضعيفاً (خليفة، 2009).

4.2. مفهوم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا: في فلسطين لا يوجد تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وإنما هناك اجتهادات تختلف بين القطاع الرسمي والقطاع الخاص، ويتحكم بذلك طبيعة النشاط أو الجهة المسئولة،(جليلي ، 2010) حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003 بعمل مسح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقام بتصنيفها على النحو الآتي:

المشاريع الصغيرة جدا : أقل من 5 عمال, والكيان القانوني لها فردي, ورأس المال المتوفر قليل. المشاريع الصغيرة: عدد العمال من 5- 15، ورأس المال أعلى من 10 الآلاف $. المشاريع المتوسطة: 20 -50 عاملا. واخيراً المشاريع الكبيرة: عدد العمال 51 فأكثر. وفي أحدث دراسة أعدت من قبل منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في فلسطين قامت بتصنيف المشاريع حسب الجدول أدناه:

جدول رقم (1) المشاريع حسب الحجم والتوظيف والمردود السنوي ورأس المال بالدولار

أصناف المشاريع	حجم العمال	المردود السنوي	رأس المال المسجل
مشاريع متناهية الصغر	4-1	حتى 20 ألف	حتى 5 ألاف
مشاريع صغيرة	9-5	200000-20001	50000- 5001
مشاريع متوسطة	19-10	500000 -200001	100000-500001
مشاريع كبيرة	20 أو أكثر	500001 فأكثر	100001 فأكثر

(kawasmi, white, 2010).

5.2. تصنيفات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين: تصنيف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا استنادا إلى نشاطها على النحو الآتي:

- مشاريع إنتاجيه: يتم فيها تحويل مواد خام إلى منتج نهائي أو وسيط والقيمة المضافة تعني زيادة قيمه المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) (دعمه، 2009).
- المشاريع التجارية: تعتمد في الأساس على الشراء والبيع أو توزيع السلع المصنعة.
- المشاريع الخدماتيه : مثل المكاتب الخدماتيه المختلفة ووكالات السياحة والتامين والخدمات الفندقية والنقل.
- المشاريع النسوية الصغيرة : هذا التصنيف يعتمد في بعض الدول لإيمانهم بأهمية دور المرأة في المشاركة في العملية الإنتاجية، على صعيد تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي (الصوراني، ونصر الله، 2005).

6.2. أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية الفلسطينية:

يجمع العديد من الباحثين في مجال تطوير المشاريع الصغيرة بأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية, حيث أن هناك العديد من الدول أنشأت هيئات ووزارات تختص فقط في متابعة هذا القطاع، من خلال وضعة التشريعات والقوانين التي تخدم هذا القطاع، وتوفير كل السبل لتذليل العقبات التي يمكن أن تعيق من تطوره ومساهمته بشكل فعلي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وذكر (أبو جزر، 2006) أن أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين تكون من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض حجم البطالة، وزيادة الإيرادات السيادية للدولة.

ويمكن توضيح عدد المشاريع وعدد العاملين فيها والإنتاج وقيمة الإنتاج بالدولار كما هي في الجدول أدناه:

جدول 3.2 : عدد المشاريع في الأراضي الفلسطينية وعدد العاملين فيها وقيمة الإنتاج بالدولار.

	فئات العمالة	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الإنتاج
الأراضي الفلسطينية	4-1	11228	22756	328508
عام 2008	19-5	3015	25387	647928.8
	+20	263	12917	823467.1
المجموع		14506	61690	1799903.9

(عطياني, وآخرون، 2009)

1.6.2. البطالة والفقر: تقاس البطالة بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد وفي السوق ولا يجدونه (العباس، 2006). وفي فلسطين فإن نسبة الفقر والبطالة مرتفعة حسب دراسة (منظمة العمل العربية، 2009) مقارنة بالدول المجاورة، ونسب الفقر والبطالة في فلسطين هي على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): نسب الفقر ومعدلات البطالة في فلسطين.

المؤشر	2007	2008	2009	2010
نسبة الفقر	29.5%	30.8%	34.5%	
معدل البطالة	23.6%	21.5%	26%	24.5%

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وجاء في (الموسوعة العربية، 2011) أن السياسات الواجب اتخاذها لمواجهة البطالة في الدول النامية هي على النحو الآتي: النهضة بالعمالة في القطاع التقليدي، والاستخدام الأمثل للطاقات الاقتصادية القائمة، ومساعدة وتطوير الصناعات الصغيرة، وتوجيه العمالة في القطاع الحديث وإعادة هيكلية التدريب والتأهيل المهني.

2.6.2. الرفاه الاقتصادي: يعبر الرفاه كنظام عن الارتباط بالقيم السائدة في المجتمع، ويرتبط بالأسس المادية للحياة كسعادة الإنسان والعيش بترف وتوفير الحاجات غير المحدودة, والرفاه، وبعد تحرر الفكر الاقتصادي من أي التزام أخلاقي انصب الاهتمام على الجانب النفعي من الفعاليات الاقتصادية عند صياغة القوانين؛ مما أدى إلى تفاوت وسوء في التوزيع بين كافة أفراد المجتمع, لذا بدأ يظهر مفهوم الرفاه ضمن الأجندات الاقتصادية (منصور، 2007)

3.6.2. المسؤولية الاجتماعية: ويعرف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية والصناعية في المساهمة في التنمية المستدامة , عن طريق العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وذلك لتحسين مستوى الأفراد بأسلوب يخدم القطاعات المختلفة ويخدم التنمية في نفس الوقت، حيث يعتمد منهج المسئولية الاجتماعية على المبادرات الفردية الحسنة دون إجراءات قانونية ملزمة (الاسرج، 2010).

منهجية الدراسة وإجراءاتها

3. 1 مجتمع الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا المرخصة فعلياً والعاملة في فلسطين اثناء فترة الدراسة وعددها (8620) مشروعاً .

عينة الدراسة : تم اختارت عينة طبقية عشوائية بنسبة 3% من مجتمع الدراسة، وبلغ المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة الممثلة من جميع الطبقات (256) مشروعاً، وبعد ذلك تم اختيار عشوائي لمفردات العينة من تلك الطبقات حسب حجم كل طبقة، أما خصائص هذه العينة فكانت نتائجها كالآتي: **جدول رقم (3) متغير الجنس**

	المتغير	العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
الجنس	ذكر	231	95.1%	95.1%	95.1%
	أنثى	12	4.9%	4.9%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 4: متغير العمر

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
العمر	30 سنة فأقل	68	28%	28%	28%
	40-31 سنة	109	44.8%	44.8%	72.8%
	50-41 سنة	42	17.3%	17.3%	90.1%
	51 سنة فأكثر	24	9.9%	9.9%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 5 : متغير المؤهل العلمي

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	59	24.3%	24.3%	24.3%
	دبلوم متوسط	104	42.8%	42.8%	67.1%
	بكالوريوس	65	26.7%	26.7%	93.8%
	دراسات عليا	15	6.2%	6.2%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 6 : متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	51	21%	21%	21%
	10-6 سنوات	77	31.7%	31.7%	52.7%
	15-11 سنوات	50	20.6%	20.6%	73.7%
	16 سنة فأكثر	65	26.7%	26.7%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 7: متغير سنة تأسيس المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
سنة تأسيس المشروع	1995 فما قبل	76	31.3%	31.3%	31.3%
	2000-1996	91	37.4%	37.4%	68.7%
	2005-2001	51	21%	21%	89.7%
	2006 فما بعد	25	10.3%	10.3%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 8 : متغير ملكية المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
ملكية المشروع	فردية	83	34.2%	34.2%	34.2%
	عائلية	121	49.8%	49.8%	84%
	تضامن	39	16%	16%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 9: متغير رأس مال المشروع بالدولار

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
رأس مال المشروع بالدولار	أقل من 5000	48	19.8%	19.8%	19.8%
	10000-5000	86	35.4%	35.4%	55.1%
	15000-10001	47	19.3%	19.3%	74.5%
	أكثر من 15000	62	25.5%	25.5%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 10 : متغير عدد العاملين في المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
عدد العاملين في المشروع	4-1	121	49.8%	49.8%	49.8%
	9-5	122	50.2%	50.2%	100%
المجموع		243	100%	100%	

نتائج الدراسة

1.1.4. سؤال الدراسة الأول: ما دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع؟

جدول 1.4 :

دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
التشريعات والقوانين	243	3.33	0.64	متوسطة
البرامج الإدارية والفنية	243	3.00	0.73	متوسطة
التمويل	243	2.90	0.76	متوسطة
الدرجة الكلية	243	3.07	0.61	متوسطة

يتضح من الجدول (1.4) أن دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.07)، وكانت أكثر مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني تطبيقا هو (التشريعات والقوانين) وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.33)، تلاه المجال (البرامج الإدارية والفنية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.00)، وأخيرا مجال (التمويل) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.90).

ولتوضيح دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث مجالاته (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) بشكل تفصيلي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين، وذلك حسب الجداول (2.4)، (3.4)، (4.4) الآتية:

جدول 2.4 : مجال (التشريعات والقوانين)

رقم الفقرة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهله	4.07	1.02	مرتفعة
2	يسهم قانون تشجيع الاستثمار في تطوير المشاريع الصغيرة	3.86	0.98	مرتفعة
4	إجراءات تأكد الحكومة من مطابقة المنتج للمواصفات بسيطة	3.50	1.02	متوسطة

3	يحفز قانون الضرائب على إقامة المشاريع الصغيرة	3.45	1.07	متوسطة
6	قانون شهادة الجودة الفلسطينية يسهم في تطوير المشاريع الصغيرة	3.26	0.96	متوسطة
5	الضرائب التي تجبيها الحكومة من المشاريع الصغيرة تتناسب مع إيراداتها	3.14	1.04	متوسطة
7	تعمل الحكومة على تنظيم العلاقة بين العامل وأصحاب العمل	3.09	0.97	متوسطة
9	تشجع الحكومة العضوية للمشاريع الصغيرة في الاتحادات المختلفة	3.05	1.07	متوسطة
10	تمنع الحكومة من تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات	3.04	1.19	متوسطة
8	تستشير الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة عند سن القوانين	2.83	1.05	متوسطة
الدرجة الكلية		3.33	0.64	متوسطة

يتضح من الجدول (2.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) تطبيقا هي فقرة رقم (1) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حساب (4.07)، تلاها فقرة رقم (2) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.86)، وكانت أقل الفقرات تطبيقا هي فقرة رقم (8) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.83)، تلاها فقرة رقم (10) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.04).

جدول 3.4: مجال (التمويل)

رقم الفقرة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
12	تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة	3.09	1.08	متوسطة
11	تقدم الحكومة قروض للمشاريع الصغيرة	3.05	1.20	متوسطة
15	تشجع الحكومة المواطنين على شراء منتجات المشاريع الصغيرة	3.04	1.03	متوسطة

13	تقوم الحكومة بتوعية أصحاب المشاريع الصغيرة حول الاقتراض المصرفي	3.00	1.05	متوسطة
14	توفر الحكومة دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع مماثلة للمشاريع الصغيرة	2.95	1.06	متوسطة
16	تدعم الحكومة مستلزمات إنتاج المشاريع الصغيرة	2.87	0.98	متوسطة
19	تعمل الحكومة على تأمين مشترياتها من منتجات المشاريع الصغيرة	2.79	1.05	متوسطة
20	تقوم الحكومة بصيانة دورية للبنية التحتية المساعدة للمشاريع الصغيرة	2.75	1.16	متوسطة
17	تقدم الحكومة الدعم للمشاريع الصغيرة في حال وجود خسائر	2.74	1.05	متوسطة
18	تقدم الحكومة هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة	2.70	1.06	متوسطة
الدرجة الكلية		2.90	0.76	متوسطة

يتضح من الجدول (3.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل) تطبيقا هي فقرة رقم (12) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.09)، تلاها فقرة رقم (11) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.05)، وكانت أقل الفقرات تطبيقا فقرة رقم (18) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها فقرة رقم (17) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.74).

جدول 4.4 : مجال (البرامج الإدارية والفنية)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
29	تساعد الحكومة في تسويق منتجات المشاريع الصغرة	3.34	1.15	متوسطة
21	تقدم الحكومة الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغرة	3.24	1.21	متوسطة
30	تعمل الحكومة على إقامة معارض للمنتجات المحلية	3.23	1.06	متوسطة
22	تقدم الحكومة الإرشاد الإداري اللازم للمشاريع الصغرة	3.07	1.10	متوسطة

25	توفر الحكومة بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام	2.95	1.00	متوسطة
23	تبعث الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة لدورات تدريبية	2.93	1.07	متوسطة
24	تحد الحكومة من تعددية الأجهزة المشرفة على المشاريع الصغيرة	2.89	1.00	متوسطة
26	تقوم الحكومة بتدريب مهني مجاني لأصحاب المشاريع الصغيرة	2.83	1.00	متوسطة
27	تسهم الحكومة في تشكيل حاضنات متخصصة للمشاريع الصغيرة	2.77	1.00	متوسطة
28	تساعد الحكومة المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة	2.70	1.09	متوسطة
الدرجة الكلية		3.00	0.73	متوسطة

يتضح من الجدول (4.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) تطبيقا هي فقرة رقم (29) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.34)، تلاها فقرة رقم (21) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24)، وكانت أقل الفقرات تطبيقا فقرة رقم (28) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها فقرة رقم (27) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.77).

2.1.4. سؤال الدراسة الثاني: ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع؟

جدول 5.4 : استجابات المبحوثين نحو مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية

مجالات التنمية الاقتصادية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الحد من البطالة والفقر	243	3.71	0.63	مرتفعة
الرفاه الاقتصادي	243	3.58	0.69	متوسطة
المسؤولية الاجتماعية	243	3.46	0.73	متوسطة
الدرجة الكلية	243	3.58	0.55	متوسطة

يتضح من الجدول (5.4) أن الدرجة الكلية لمساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وكانت أكثر مجالات التنمية الاقتصادية مساهمة فيها هو (الحد من البطالة والفقر) وبدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71)، تلاه مجال

(الرفاه الاقتصادي) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وأخيرا مجال (المسؤولية الاجتماعية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.46).

ولتوضيح مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع بشكل تفصيلي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على جميع فقرات تلك المجالات، وذلك حسب الجداول (6.4)، (7.4)، (8.4) الآتية:

جدول 6.4 : مجال (الحد من البطالة والفقر)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
31	إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين	4.06	0.94	مرتفعة
32	تدمج المشاريع الصغيرة فئات المجتمع المختلفة في العمليات الإنتاجية	3.93	0.85	مرتفعة
33	تُحسن المشاريع الصغيرة من مستوى معيشة العاملين فيها	3.88	0.78	مرتفعة
34	توفر المشاريع الصغيرة سلعاً منافسة بأسعار مخفضة	3.69	0.85	مرتفعة
35	تسهم المشاريع الصغيرة في تشغيل خريجي الجامعات الفلسطينية	3.52	0.94	متوسطة
36	تسهم المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل للإناث	3.49	0.98	متوسطة
37	تشغل المشاريع الصغيرة العائدين بعد تسريحهم من أعمالهم في الخارج	3.40	1.05	متوسطة
الدرجة الكلية		3.71	0.63	مرتفعة

يتضح من الجدول (6.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر) فقرة رقم (31) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.06)، تلاها فقرة رقم (32) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93)، وكانت أقل الفقرات مساهمة

في التنمية الاقتصادية هي فقرة رقم (37) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.40)، تلاها فقرة رقم (36) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.49).

جدول 7.4: مجال (الرفاه الاقتصادي)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
39	توفر المشاريع الصغيرة حرية للفرد في انتقاء ما يناسبه من عمل	3.75	0.79	مرتفعة
40	تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من ألهجره الخارجية	3.73	0.90	مرتفعة
38	تساعد المشاريع الصغيرة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل	3.72	0.89	مرتفعة
42	تعمل المشاريع الصغيرة على زيادة حركة التجارة	3.55	0.94	متوسطة
41	تحافظ المشاريع الصغيرة على البيئة	3.49	0.98	مرتفعة
43	تساعد المشاريع الصغيرة الأفراد على الإبداع	3.45	1.02	متوسطة
44	تحد المشاريع الصغيرة من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة	3.35	1.11	متوسطة
الدرجة الكلية		3.58	0.69	متوسطة

يتضح من الجدول (7.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي) كانت فقرة رقم (39) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.75)، تلاها فقرة رقم (40) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.73)، وكانت أقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي) فقرة رقم (44) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.35)، تلاها فقرة رقم (43) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.45).

Open Kan.com

جدول 8.4 : مجال (المسؤولية الاجتماعية)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال المسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
48	تخفض المشاريع الصغيرة من أسعار سلعها المباعة للمؤسسات الخيرية	3.58	.910	متوسطة
46	تمنح المشاريع الصغيرة مساعدات مالية للفقراء	3.55	1.01	متوسطة
47	تكفل المشاريع الصغيرة رعاية أيتام	3.51	.950	متوسطة
45	تقدم المشاريع الصغيرة هبات غير مستردة للمشاريع الخيرية المحلية	3.50	1.06	متوسطة
51	المشاريع الصغيرة لها دور في تنميه العلاقات الاجتماعية	3.48	1.12	متوسطة
49	تشغل المشاريع الصغيرة مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة	3.38	0.97	مرتفعة
50	تقوم المشاريع الصغيرة برعاية احتفالات محلية مختلفة	3.24	1.01	متوسطة
الدرجة الكلية		3.46	0.73	متوسطة

يتضح من الجدول (8.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية) كانت فقرة رقم (48) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، تلاها فقرة رقم (46) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.55)، وكانت أقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية) فقرة رقم (50) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24)، تلاها فقرة رقم (49) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.38).

3.1.4. سؤال الدراسة الثالث: ما العلاقة بين دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية؟

للاجابة عن السؤال تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين جميع مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية في المجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية):

جدول 9.4 : العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وبين مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية

المتغيرات	مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية							
دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	الحد من البطالة والفقر		الرفاه الاقتصادي		المسؤولية الاجتماعية		التنمية الاقتصادية	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	0.15*	0.02	0.10	0.13	0.10	0.11	0.14*	0.03
التمويل	0.04	0.52	0.09	0.14	0.17*	0.01	0.13*	0.04
البرامج الإدارية والفنية	-0.04-	0.54	0.06	0.40	0.15*	0.02	0.08	0.24
الدرجة الكلية	**0.05**	**0.41**	**0.10**	**0.14**	**0.17**	**0.10**	**0.14***	**0.04**

* يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05)

يتضح من الجدول (9.4) أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط على الدرجة الكلية 0.14 = R وبدرجة معنوية = 0.04 ، وهذا يعني انه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

وكذلك تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين متغيرات مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية من حيث (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) وذلك على النحو التفصيلي الآتي:

توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.14 = R وبدرجة معنوية = 0.03 ، وهذا يعني أنه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال تطبيق (التشريعات والقوانين) كلما زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

وكذلك توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة حداً في مجال (التمويل) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.13 = R وبدرجة معنوية = 0.04، وهذا يعني أنه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال تطبيق (التمويل) زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

ولكن اتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.08 وبدرجة معنوية = 0.24، علما بأن أقل درجة معنوية مقبولة في هذه الدراسة هي 0.05.

كما اتضح وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين (التشريعات والقوانين) و (الحد من البطالة والفقر حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.15 ، وبين (التمويل) و (المسؤولية الاجتماعية) حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.17 ، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (المسؤولية الاجتماعية) حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.15، وهذا يعني أنه كلما زاد تطبيق القطاع الحكومي الفلسطيني لمجال (التشريعات والقوانين) في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا زادت مساهمة تلك المشاريع في الحد من البطالة والفقر.

ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (التشريعات والقوانين) و (الرفاه الاقتصادي)، وبين (التشريعات والقوانين) و (المسؤولية الاجتماعية)، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (التمويل) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (التمويل) و (الرفاه الاقتصادي)، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (البرامج الإدارية والفنية) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (الرفاه الاقتصادي).

1.5 النتائج

- دور القطاع الحكومي الفلسطيني بشكل عام في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.07)، وكانت أكثر مجالاته تطبيقا هو (التشريعات والقوانين) وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.33)، تلاه مجال (البرامج الإدارية والفنية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.00)، وأخيرا مجال (التمويل) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.90).
- مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وكانت أكثر مجالاتها مساهمة في مجال (الحد من البطالة والفقر) وبدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71)، تلاه مجال (الرفاه الاقتصادي) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وأخيرا مجال (المسؤولية الاجتماعية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.46).
- توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية، وكذلك بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) والتنمية الاقتصادية.
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) والتنمية الاقتصادية

2.5 الاستنتاجات:

- تحتاج المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا إلى تحفيز لتفعيل مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية
- إقرار قانون خاص بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا , يتضمن تسهيلات تمويلية , وضريبية.
- الحاجة للحد من ظاهرة السلع المهربة وغير المطابقة للمواصفات.
- تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا للانتساب إلى الاتحادات المختصة، وتوفير دورات تدريب إداري وفني لهم .
- هناك حاجة لتوحيد جهود الجهات الإشرافية على قطاع المشاريع الصغيرة.
- الحاجة إلى تشجيع خريجي المعاهد والجامعات في تأسيس مشاريع صغيرة وتقديم الامتيازات والتسهيلات.

1.3.5. مقترحات للقطاع الحكومي الفلسطيني:

- تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات التمويل، والبرامج الإدارية والفنية ، والتشريعات والقوانين.
- استشارة أصحاب المشاريع عند سن القوانين، ومنع تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات الفلسطينية.
- تقديم هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، ودعمها في حال وجود خسائر.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في توفير عمالة ماهرة، والمساهمة في تشكيل حاضنات متخصصة.
- اعتماد منتجات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ضمن العطاءات الحكومية الرسمية , وإلزام المؤسسات الأهلية بذلك وبنسب تحفيزية.
- وضع قيود على استيراد السلع التي لها بديل محلي، تفعيل دور المؤسسات التي تعمل على مراقبة وتحسين جودة ومواصفات السلع .
- توفير برامج تدريبية حول كيفية البدء في مشروع وكيفية إعداد دراسات جدوى.

opeikan.com

المراجع:

- أبو الفحم، ز(2009):»دور المشاريع الصغيرة في مكافحة البطالة في العالم العربي»مؤسسة محمد بن راشد المكتوم /الدار العربية للعلوم ناشرون الطبعة الأولى.
- أبو جزر، ف (2006): "المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكله البطالة في فلسطين", مؤتمر تنميه وتطوير قطاع غزه بعد الانسحاب من 13-15\2\2006.
- الاسرج ،ح (2010) : "المسئولية الاجتماعية للشركات". المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد التسعون \شباط 2010، دوريات جسر التنمية .
- الأمم المتحدة (2007) : "اثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم "(الاسكوا , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا)
- الجهاز لمركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) رام الله - فلسطين: "سلسلة المسوح الاقتصادية 2009, نتائج أساسية".
- الشاعر، ح (2006) : المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس\رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين.
- الصوراني، غ (2005):" الإصلاح الاقتصادي ضرورة تنموية وطنية"، الحوار المتمدن، المحور: القضية الفلسطينية، العدد 1238، بتاريخ 2/ 4 / 2011 .
- الصوراني، غ , ونصر الله،ع (2005):" المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، غزة\ فلسطين .
- العباس، ب (2006): "تحليل البطالة": دوريات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد الثامن والخمسون- كانون أول 2006.
- بن جليلي، ر (2010) :" تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة , الخصائص والتحديات" . دوريات جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث والتسعون، أيار2010.
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (2009): "المشاريع الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري" (إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي) .
- عبد الكريم، ن (2010) :"نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشات الإعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- حامد، م ، وآخرون (2009) :» تجارب الدول في تطوير إعمال المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة «, دروس لفلسطين، معهد أبحاث (ماس).
- شقوره، م (2010): «الإطار العام للتنمية الاقتصادية في فلسطين www.alwatanvoice.com

تاريخ النشر 3\2\2010

- عطياني، ن، وعلي، س (2009) : "مشاكل المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- دعمه، م (2009) : "واقع المشاريع الصغيرة في محافظة طولكرم واليات تطويرها" , دراسة حالة : مشاغل النسيج
- مرقه ، م (2009) : «رؤيء تفعيل دور الغرف التجارية الصناعية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الفاعلة في جنوب الضفة الغربية» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القدس.
- منصور، أ (2007):"عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- منظمه العمل الدولية،(2009) :»ورقه عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة» ،المنتدى العربي للتشغيل بيروت (19-21)\10\2009
- وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين(2011):" دليل خدمات الجمهور" (2011).
- http://www.molg.pna.ps/Ministry.aspx?id=1,20\3\2011
- http://www.mti.gov.eg/SME/index.htm 24\3\2011
- www.wikpedia.org 28\3\2011 -
- Hasem, kawasmi, simom, white (2010): Towards a policy framework for the development of micro small and medium sized enterprises in the occupied Palestine territory \ministry of national economy.

opelkan.com